باعتبار المزج الكسرة وقال الشريف العلامة اصل الاعراب ان يكون وجوديا
لكونه اثرا للعامل وعلما للمعاني فاصل ما يقابله ان يكون عدميا وقد امتنع البناء وعلما
على السكون في حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد لانها من حيث انها كلمة
برأسها مظنة لوقوعها في ابتداء الكلام وقد رفضوا الابتداء بالساكن فحقها ان يبنى
على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة وان كانت الكسرة اختيارا لدقة المخرج اقول
لا نم ان اصل ما يقابل الوجودي ان يكون عدميا فان التقابل كما يكون بين الوجودي و
العدمي كذلك يكون بين الوجوديين كالتضاد فدعوى كون التقابل اصلا في الاول
دون الثاني محتاج الى البيان   لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر اي لزوم الحرفية
والجر مختص بالباء اي لا يكون صفة لغيرها من الحروف المفردة كما قال ابن الحاجب
واختص بواو اي ولا يدخل الا على غير المندوب وفي الكشاف ان كسر الباء لكونها لازمة
للحرفية والجر قال العلامة التفتازاني معناه ان الباء ملازمة لهما غير منفكة جارا
عنهما على ما هو معنى اللزوم في اصطلاح الحكماء او اذا حمل اللزوم في كلامه على اصطلاح
الحكماء لزم ان تكون كل حرف جارة فانهم قالوا الكتابة لازمة للانسان يريدون به انه كلما وجد
الانسان وجدت الكتابة لكن اللازم المذكور فاسد كما لا يخفى والاولى كما قال الشريف العلامة
حمل اللزوم في كلامه على ما هو المعتبر عند اهل اللغة فانهم يقولون فلان يلازم بيته اي لا يخرج
عنه فيكون معنى كلامه ان الباء لا ينتقل عن صفة الحرفية والجر الى غيرهما ثم قال اما مناسبة
الحرفية للكسر فلاقتضائها السكون الذي هو العدم الحركة وكون الكسر بمنزلة العدم
لقلته حيث لا توجد في الافعال ولا في غير المنصرف واما الجر فلموافقة حركة الباء اثرها قيل
المراد وان الجموع علة الكسر الباء يورد النقض بواو القسم وتائه واجيب عنه بان عملها
بنيابة الباء وكان الجر اثرا لها فان قيل اعتبار لزوم الحرفية للاحتراز عن كاف
التشبيه مستدرك مع انهم ذكروا ذلك للاحتراز عنها لان الكاف ان كانت اسما لا تعمل
الجر في المضاف اليه بل العامل حرف المقدر على ما ذكر في المفصل قلت احترز عنها على مذهب
كونها لازم الجر وفاقا ولا احتاج الى لزوم الحرفية ولا يرد النقض بواو القسم وتائه لما ذكر

لما ذكر ولا بالكاف لانها ليست ملازمة الجر وفاقا كما مر والاولى ان يقال في تعليل كسر الباء انها بحسب الصورة
مستلزمة للجر بخلاف كاف التشبيه فان صورتها لا تستلزم الجر كما في كاف الخطاب وحاصله ان
الباء باي معنى كانت لازمة الجر بخلاف الكاف وكذا واو القسم وتائه لانها بصورتها لا تستلزم
الجر لاشتراكهما في الصورة مع واو العطف وتاء التانيث   لكثرة الاستعمال الى قوله مبتدا بها
همزة الوصل فان قيل اذا كان حذف الاخر للتخفيف فلا وجه لتسكين الاول وادخال الهمزة عليها
اذ هو موجب للثقل قلنا هو يستلزم التخفيف غالبا لسقوط الهمزة في الدرج   لانه لا يمكنهم
ان يبتدءوا الا بالمتحرك لا فيه اشعار بانه يمكن الابتداء بالساكن لكنهم استكرهوه   ويقفوا
على الساكن قال بعضهم لانه ضد الابتداء فجعل علامته ضد علامة الابتداء قال صاحب الحواشي
وجه دابهم الوقف على الساكن ان حركة اخر الكلمة مناف لما يدل ويشعر بالتوقف عليها وعدم
التجاوز عنها والتلفظ بالحركة بعد التلفظ بالحرف المتحرك بها لان الحركة بعض الحروف المصوتة
واذا زيد عليه البعض الاخر حتى يتم الحرف المصوت كان تمامه بعد الحرف الساكن عليه بالجزء
فيكون جزءه الذي هو الحركة بعده ايضا اقول لا نم ان التلفظ بالحركة بعد التلفظ بالحرف وما ذكره
لا يدل عليه لانه لا يجوز ان تكون جزء من الحروف المصوتة وهو الحركة مع الحرف المقدم والبعض الاخر
منه بعد الحرف المذكور فيكون تمام الحرف وهو المصوت بعد الحرف المقدم ولو سلم ان الحرف
الحاصل من اشباع الحركة انما يحصل بالتدريج لا دفعة فانه من قبيل الامر الغير القار الذي لا تجتمع
اجزاؤه في الوجود وحصول جزئه الاول هو الحركة مقدم بالزمان على حصول الكل الذي لا يحصل
الا وقد حصل سائر الاجزاء على التدريج ثم ان قوله الوقف على كلمة يدل الجار اراد به ان معنى الوقف
في اصطلاحهم ذلك فلا يلائم قوله يدل ويشعر بالوقف عليها بل حق العبارة ان يقال الوقف
عندهم التوقف على الكلمة وعدم التجاوز عنها وان اراد غير ذلك فهو امر خفي يحتاج الى ان يبين اولا
ثم يتكلم فيه قال الامام الرازي الحرف الصامت سابق على الحركة لوجهين الاول ان الصامت
اني والحركة زمانية والان مقدم على الزمان فما يوجد في الان الذي هو اول زمان وجود
الشيء كان سابقا على ما يحدث فيه واعترض عليه في شرح المواقف بانه جاز ان تكون حدوث الحرف
الاني في الان الذي هو اخر زمان الحركة لا بد لنفيه من دليل اقول لا نم ان الحركة الذي دعى العلم الهم

Copyright © King Saud University